

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض قلت
له بعد احواله من يشهد اكثرهم واما الموقوف على بعض الصحابة رضي الله
عنه مثل ان يقول بعضهم قولا او يفعلوا فعلا فانه ان التشرية قوله او فعله في
علمها الصحابة وشكوا عن مخالفة والانكار عليه فهو وجه بحسب العمل
خلافا لادب لبي العادة في اهل الاجتهاد اذ سمعوا حوايا فاجادته حرمين
اجتهدوا واظهروا ما عذبهم واذا لم يظهروا الخلا فادل على انهم قد ضلوا
بدلوا واختلفوا فيه هل يكون الجماعا فقال فريق من الشافعية يكون اجماعا
ويروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال فريق منهم لا يكون اجماعا ويسمى
الشافعية رحمه الله في قوله الجدل واما اذ لم يشر ولم يعرف له مخالف فذهب
الشافعية رحمه الله تعالى في قوله الحد الذي انه ليس بحجة وقال قوم من
الفقهاء هو حجة واليه ذهب الشافعية في القديم وقالت الحنابلة اذا خالف
القياس كان توقيفا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم على القياس لبي
فتوى الصحابي ما يخالف القياس دليل على انه اجماعا قال بذلك عن يوفى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم **الفصل الثالث** في ترتيب بعضها
على بعض والشبهة تنقسم الى اقسام الوردية والكتاب من الحنفية
والاجماع والعام والخاص والمطلق والمقيد والمناسخ والمنسوخ
فالاجماع مرتب على الحقيقة والعام مرتب على الخاص والمجمل مرتب على المبين
والمطلق مرتب على المقيد والمنسوخ مرتب على المناسخ ولو اطلاق الاختصاص
وخوف الاطلاعه لبيبت هذه الاقسام وعندها ولكن فيما مضى من هذه المقدمه
كفاهه لدى الاعتياد والاستنصار **الفصل الرابع** في تقديم
بعضها على بعض وذلك بالكون الابدع بعد اجمع بينهما ورتب بعضها
على بعض وذلك لا يكون لفظ السبب المتعارفين نصا بينا وترجمه المناسخ
منها فحينئذ لصح الاحتكام الى تقديم بعضها على بعض بوجه من وجوه الترجيح
وقد ذكر اهل العلم بالنظر والفنوى فيها وجوه من جهة من قبل الاسناد ووجوه
من جهة من قبل المتن فالذي من قبل الاسناد لم يكن احد الراويين
صعبا والاخر كما تقدم رواه الكتاب له اضطراب او يكون احد الراويين
افقه واقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او يكون مباشر للقبضه او يتعلق
القصة به او يكون اكثر صحبه او يكون احسن سنا قال الحارثي او متأخر الاسلام
او يكون ارفع واشد احتسابا او يكون من اهل المدينة او لم يضطرب لفظه او
لم يختلف الروايه عنه مع كون مقابله ليس من اهل مدینه او اضطرب لفظه
او اختلفت الروايه عنه ولاصح ان كثرة الروايه موجب للترجيح بخلاف

السهاد

السهادة خلافا لبعض الشافعية والذي من قبل المتن مثل ان يكون احد
احدهما نطقا والاخر دليل للنطق فالنطق اولى او يكون احدهما صحيح
النطق والآخر دليل والاخر يختص باحد هما فالجامع اولى لانه ابين او يكون
احدهما موافقا لدليل من كتاب او سنة او قياس او يكون احدهما عمل به
الامة الا ربعه واهل الحرم او يكون احدهما قولا والاخر احدهما
فهو اولى او يكون قصد باحدهما الحتم والاخر له نقضه او يكون احدهما
ورد على غير سبب فهو اولى وما ورد على سبب لانه يختلف في عمومته واليك
مثبتا وناقلا من العادة او يكون فيه احتياط فيقدم على مقابله والاصح
الذي يقتضي الحظر مقدم على الذي يقتضي الاباحة لانه احوط وقد مضى
الكلام على وجوه الادله وتشريط الاستدلال في الخطاب وبقي الكلام
ومعناها الذي هو القياس وما انا اذكر فيه جملة نافع لبيته نفع كتابي
هذا ان شاء الله تعالى **فصل** في اعلو رحمة الله اكرم ابائ
ان الله سبحانه اعلم على عباده ومن علمهم وتب فيهم بقران ولهم
بمعالي الفرق بين المختلف والجمع بين المؤلف ونصب لهم الى درك
الصواب علامات باعمون بها وذلك لالت بهتدون بها نقلا لاجل لاله
والختمهم بهتدون لبيته تسهم فان اصابوا فالهم
اجرا وان اخطوا فلهم اجر واحد واعظم رها من نعمه كتاب العباد
مع قنمها الخطا فله الحمد والشكر عليها وقد كثر قول العلماء في حد
القياس فقال الشافعية هو الاجتهاد وقال غيره هو فعل القياس وقيل غير ذلك
وهو الحقيقة رد اتحاده الى حكم معني فيه هو فيها اولى اشبه الامور
بها من اعلو ان الالفاظ كلها متساوية في البيان كذلك القياس متساوية
ايضا فابينه وأوضحه ان محمدا لله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم
القليل من الشيء فعلم ان كثرة مثل قليله في التجرر واوط منه لفضل الكثرة
وكذا الخمر على اليسر من الطاعة او من على القليل من المعصية وذلك كما
حرم الله الشافعية للوالدين فالصواب مثله او اولى منه وقد جمع بعض
اهل العلم وكفا من سببه هذا قياسا ويقول هذا معنى ما احل الله وما حرم
وما حرم وما زاد لانه داخل في حمله فهو تعينه لا قياس عليه بله في الوضوح
واصرح فيه بلفظ التعليل كقوله تعالى **ولا يكون دولة لمن الاعيا**
منكم وقوله تعالى **من اجل ذلك** كقوله تعالى **من اجل الرفاه**
وبليه في الوضوح ما كان ذكره لا يفيد غير التعليل لقوله تعالى **من اجل الرفاه**

الاجتهاد
من
الخطاب

لنفسه

سكنة
تأريخ
المطبعة
الطبعة
الطبعة
الطبعة
الطبعة